الخبروالنعت والحال : دراسة في الخلاف النحوي حول الخصائص المشتركة.

روادي براهيم*
المركز الجامعي الشريف بوشوشة افلو ، b.rouadi@cu-aflou.edu.dz

الإرسال: 2026/05/25 القبول: 2026/09/05 النشر: 2026/09/15.

الملخص:
الخبر والنعت والحال من مكونات الجملة في النحو العربي ،إذ يعتبر الخبر عمدة في الجملة الاسمية ،والنعت والحال من مكملات الجملتين الاسمية والفعلية وتجمع الثلاثة خصائص مشتركة دار حوله خلاف بين النحاة ،تأتي هذه الدراسة لتكشف هذه الخصائص وتبرز الخلاف النحوي الذي دار حولها .
الكلمات المفاتيح: الخلاف النحوي ؛ الخصائص المشتركة ؛ دراسة ؛الجملة.

The Predicate, the Adjective, and the Circumstantial Qualifier: A Study of the Grammatical Debate over Their Shared Characteristics

Abstract: The predicate, the adjective, and the circumstantial qualifier constitute major syntactic elements in Arabic grammar. The predicate is regarded as an essential component of the nominal sentence, whereas the adjective and the circumstantial qualifier function as complementary elements in both nominal and verbal sentences. These three grammatical

* المؤلف المرسل.

categories share several common characteristics that have long been the subject of debate among Arab grammarians. This study seeks to identify these shared features and to examine the grammatical controversies surrounding them.

Key words: Grammatical disagreement; common characteristics; study; the sentence.

1- **مقدمة :**النحو من أهم علوم العربية إذ به تضبط الكلمات وتُؤلّف التراكيب فيسلم اللسان عند التعبير ويسلم القلم عند معالجة الكتابة والنحو شأنه شأن بقية علوم العربية فسمة التدرج في اكتمال بنيانه وإقامة صرحه واضحة جلية للدارس المتفحص ،فقد تعاقبت زمر النحاة بطبقاتهم ومدارسهم لاحقا عن سابق في خدمة مادته وإثراء درسه فغدا علما قائما بذاته له مصطلحا ته ومادته وأعلامه إذ بجهودهم المشكورة تملك النحو العربي مقومات الدرس من تبويب مضامينه وتنميط مباحثه وتقسيم مادته ،ولعل خاصية التقسيم أبرز ما يميز مرونة النحو فقد قسّم الكلم العربي إلى ثلاث اسم وفعل وحرف ،وقسم الاسم تقسيمات مختلفة ،معرفة ونكرة ،ومعربا ومبنياً وقسم الفعل انطلاقا من دلالة الزمن ، وقسمت الوظائف النحوية حسب علامات الإعراب إلى مرفوعات ومصوبات ومجرورات ، وفي الوقت ذاته قد تتضمن الوظائف النحوية خصائص مشتركة مثل التوابع التي تجمعها خاصية الإتباع لما قبلها مثل النعت والتوكيد والبدل ،ومثل المفعولات التي تجمعها خاصية تقييد الجملة ،تأسيسا على ما ذكر جاء هذا البحث ليبرز الخصائص المشتركة للخبر والنعت والحال ،كما يتناول البحث في سياق مصاحب الخلاف النحوي حول الخصائص المذكورة .

2- الإفراد :

يأتي كل من الخبر والحال والنعت مفردا وهو الأصل وذلك لأنّ هذه المكونات لها ارتباط وثيق بالإعراب الذي يظهر على المفرد لأن "الأصل في الإعراب أنيكون للمفرد اسما أو فعلا مضارعا لأنه كلمة واحدة يمكنها أن تظهر على آخرها حركات الإعراب أو تقدر تقديرا "(1) ،ومن ناحية ثانية فإن الكلمة المفردة يمكن تحديد بنيتها الصرفية التي تؤهلها لشغل الوظيفة النحوية ،والمكونات التي نحن بصدد دراستها تكون في غالب الأحيان نكرة لا معرفة ومشتقة لا جامدة ومعربة لا مبنية وسنستهل الدراسة بالخبر لأنه أحد ركني الإسناد .

2-1- الخبر:

يقول الألوسي :"والأصل في الخبر أن يكون نكرة لأنه محصل للفائدة وقيد التعريف فيه الأصل عدمه "(2) أمّا بخصوص تعريفه اصطلاحا فيكاد يجمع النحاة على دور الفائدة الذي يؤديه مع المبتدأ فعلى سبيل التمثيل يعرفه ابن هشام في قطر الندى بقوله "والخبر هو المسند الذي تتم به مع المبتدأ الفائدة "(3)

أمّا من جهة العلامة الإعرابية فهو مرفوع ،واختلف في عامل رفعه اختلافا بيّنا بين مدارس النحو وأعلامه والمسألة أشار إليها أبو البركات الأنباري في الإنصاف بقوله :"ذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ،وذلك نحو زيد أخوك وعمرو غلامك ،وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا ،وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء " (4) وبعد بسطه النقاش في المسألة خلص إلى القول "والتحقيق عندي أن يقال :إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنّه لا ينفك عنه ،ورتبته أن لا يقع إلاّ بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به "(5)

ومما له صلة بالخبر قضية تحمله للضمير المستتر المرفوع ، وهو من الضمائر التي تستتر جوازا في الصفات المحضة الخالصة من غلبة الاسمية عليه مثل اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة وهي قضية خلافية أيضا بين الكوفيين والبصريين ومحصل القول في الخلاف أنّ الخبر إذا كان صفة فإنّه يتضمّن الضمير بإجماع من الفريقين ،أمّا إذا كان اسما محضا فإن البصريين لا يجيزون ذلك والكوفيون يجيزونه(6)

2-1-1-تقديم الخبر:

قضية تقديم الخبر عن المبتدأ مسألة خلافية أيضا بين متقدمي نحاة المدرستين و متأخريهم فقد ذهب الكوفيون إلى عدم تجويز ذلك لئلا يتقدم الضمير على مفسره الظاهر فإذا قلت :قائم زيد كان في قائم ضمير زيد فيكون قد تقدّم ضمير الاسم قبل ظاهره ولا خلاف أنّ رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ، وأمّا البصريون فجوّزوا تقديم الخبر لأنه ورد كثيرا في كلام العرب كقولهم في المثل :في بيته يؤتى الحكم و قولهم :مشنوء من يشنؤك ،هذه المسألة الخلافية أسست لنقاش طويل الذيل عند متأخري النحاة فدققوا في المسألة وفصّلوا فيها كثيرا و زبدة القول أنهم جعلوا تقديم الخبر يدور بين الجواز والمنع يقول أبو حيّان الأندلسي :"الأصل

تأخير الخبر ويجب هذا الأصل إن كانا معرفتين نحو زيد أخوك أو كانا نكرتين نحو أفضل منك أفضل مني ،أو مشبّها بالخبر المبتدأ نحو زيدٌ زهير شعرا هكذا أطلق أكثر أصحابنا ،وقيل إذا دل المعنى عل تمييز المبتدأ من الخبر جاز تقديم الخبر ..... وإن لم يكن معنى يميز نحو زيدٌ أخوك فمجيز ومانع "(7)

2-1-2-تعدد الخبر:

انطلاقا من مسلمة تعدد الأوصاف الثابتة للشيء الواحد فإنّ الأخبار تتعدد وكلها تتضمّن فائدة تزيد المخبر عنه بيانا بذكر أوصافه ولتعدد الخبر أنماط أهمها

ـ أن يتعدد الخبر لفظا ومعنى والمخبر عنه واحد نحو :أبو فراس الحمداني أمير شاعر وضابط هذا النوع أن يصح الاقتصار في الإخبار بخبر واحد فنقول :أبو فراس الحمداني شاعر أو أبو فراس الحمداني أمير ويجوز في هذا النمط توسط حرف العطف الذي يفيد التشريك بين الأخبار فنقول أبو فراس الحمداني شاعر وأمير .

ـ أن يتعدد لفظا فقط ويكون معنى الأخبار مجتمعة معنى الخبر الواحد وفي هذا النمط لا يجوز الاقتصار عل واحد من الأخبار لأنه لا تفيد إلا مجتمعة فعل سبيل التمثيل قولنا :الرمان حلوٌ حامض فالخبر هنا متعدد لفظا متحد معنى وكل لفظ إذا انفرد لا يكون خبرا "فالخبر هما الكلمتان معا لأن كلتيهما تؤديان معنى واحدا فقط هو مز وحلو حامض كلتاهما خبر واحد (8"),وفي هذا النمط لا يجوز توسط حرف العطف بين الأخبار المتعددة لأن العطف يدل على المغايرة

ـ أن يتعدد الخبر والمخبر عنه متعدد حقيقة مثل :بنوك أستاذ ومحام وطبيب أو حكما نحو العلم شرفٌ ونور وقربى ويجب في هذا النمط توسط حرف العطف .

2-2-الحال :

إذا كان الخبر عمدة في الجملة الاسمية فإنّ الحال معدودة من مكملات الجملة الفعلية وباصطلاح علماء المعاني هي من مقيدات الجملة وبخصوص تعريفها نحويا "هي وصف نكرة منصوبة تبيّن هيئة صاحبها عند صدور الفعل "(9) ،ومجيء الحال نكرة لأنها الأصل ولأنها صنو للخبر في الإفادة المتعلقة بصاحبها ، قال ابن الشّجري في أماليه "ولما كانت الحال فضلة على الخبر ،والخبر في الأمر العام إنّما يستفاد إذا كان نكرة لزم الأحوال أن يكن نكرات حملا على الأصل لأن الأصل التنكير قال الربعي :الحال زيادة في الخبر والخبر في الأمر العام يكون نكرة فوجب أن تكون الحال نكرة" (10) ويعلل الأنباري عدم جواز مجيء الحال معرفة بقوله

"وممّا يدل على أنّ الحال لا يجوز أن تكون معرفة أنه لا يجوز أن تقوم مقام الفاعل في ما لم يسمّ فاعله لأن الفاعل قد يضمر فيكون معرفة ،فلو جاز أن تكون الحال معرفة لما امتنع ذلك كما لم يمتنع في ظرف الزمان والمكان والجار والمجرور "(11)على أن هذا التعليل ليس مجمعا عليه عند جمهور النحاة ،والتعليل المتقدم ليس قطعيا في هذه المسألة فلم يشترط بعض النحاة التنكير في الحال مستندين إلى القياس والسماع جاء في شرح قطر الندى وبل الصّدى لابن هشام "وخالف في الشرط المذكور يونس والبغداديون فلم يشترطوه مطلقا (التنكير) فأجازوا نحو (جاء زيد الراكب) وحجتهم في ذلك القياس على الخبر وعلى ما سمع وأجاز الكوفيون التعريف في ما تضمّن معنى الشرط نحو (زيد الراكبَ أحسن منه الماشي) فإنّ الماشي والراكب حالان وصح تعريفهما لتأويلهما بالشرط إذ التقدير زيد إذا ركب أحسن منه إذا مشى "(12) ،وعلى اعتبار الحال من المعمولات ولابد لكل معمول في النحو من عامل نحوي معنوي كالابتداء في رافع المبتدأ والفعل الظاهر في رفع الفاعل فإن الحال لها عامل عمل فيها النصب ،قال الزمخشري في المفصل: "والعامل فيها إمّا فعل وشبهه من الصّفات أو معنى فعل كقولك :فيها زيد مقيما وهذا عمرو منطلقا ،وما شأنك قائما ؟ ومالك واقفا ؟(13)

2-2-1-تقدم الحال :

وظيفة الحال كما أسلفنا عند تعريفها بيان هيئة صاحبها ،ومن المنطقي أن تأتي بعد العامل فيها لكن مرونة اللغة و ملابسات القول قد تستدعي تقديم الحال على عاملها لكن مع مراعاة أمن اللبس الذي جعل من قضية التقديم مسألة خلافية ،فقد أشار ابن الأنبا ري إلى هذه المسألة في الإنصاف بقوله "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو (راكبا جاء زيد) ويجوز مع المضمر نحو (راكبا جئت) وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر "(14) ،وبعد تقديمه لمعقد المسألة ساق حجج كل فريق ومجمل القول أن الكوفيين منعوا تقديم الحال في نحو راكبا جاء زيد لأن في لفظ راكبا ضمير يعود على متأخر وهو صاحب الحال وهي الحجة نفسها التي من أجلها منعوا تقديم الخبر ،أما البصريون فاحتجوا بورود التقديم من النقل من ذلك قوله تعالى: ﴿ **خشّعا أبصارهم يخرجون من الأجداث كأنهم جراد منتشر** ﴾[القمر ، 7] ؛ ووردت متقدمة في المثل المسموع (شتّى تؤوب الحلبة) ،كما أنهم ساقوا حجة من القياس وهي جواز تقديم المفعول به على الفعل المتصرف فكذلك الحال تشبيها لها به (15) ،من خلال ما تم تقديمه يتبين أنّ تقديم المعمول على العامل في مثل هذه المواطن مرد الجواز

إلى أمن اللبس ووضوح المراد من التركيب أو الجملة ،وضابط المسألة قاله ابن السراج في الأصول في خاتمة باب التقديم والتأخير "فإن لم يلتبس جاز التقديم والتأخير "(16)

2-2-2-تعدد الحال:

تتعدّد الحال شأنها كشأن الخبر و يدور تعددها بين الجواز والوجوب وأهم صور تعددها

ـ أن تتعدد الحال لصاحب واحد نحو هبط الطيار هادئا مبتسما لابسا ثياب الطيران ،وهذه الصورة فيها خلاف جاء في الارتشاف "ذهب الفارسي وجماعة إلى أنه لا يجوز أن يقضى للعامل الواحد من الأحوال التي لذي حال واحدة أزيد من حال واحدة ويجعلون في نحو ذلك المثال (جاء زيد مسرعا ضاحكا)أن يكون (ضاحكا) صفة (مسرعا)أو حالا من الضمير المستكن في (مسرعا)،وذهب أبو الفتح إلى جواز ذلك فيقتضي أزيد من حال واحدة "(17) وفي هذه الصورة لا يجوز إدراج حرف العطف بين الأحوال فإن أدخل جاز وأعرب الثاني معطوفا لا حالا

ـ أن تتعدد الحال الواحدة وتتحد في اللفظ لأكثر من صاحب وفي هذه الصورة يجب تثنيتها أو جمعها على حسب أصحابها من غير نظر للعوامل تجنّبا للتكرار نحو أبصرت في الباخرة الرّبان والبحار والمهندس منهمكين في إدارتها

ـ أن تتعدد الحال وتختلف في اللفظ لأكثر من صاحب مع وجود القرينة التي تعيّن صاحب كل ذي حال نحو :لقيت هندا مسرعا متمهلة ،فالحال الأولى من الفاعل والحال الثانية من المفعول لوجود القرينة اللفظية

.أن تتعدد الحال بألفاظ مختلفة ويتعدد ذو الحال أيضا نحو :لقيت زيدا راكبا ماشيا ،وفي هذه الصورة يجعل أول الحالين للاسم الثاني ويجعل الثاني للاسم الأول أما عند ظهور المعنى فترد كل حال لصاحبها نحو قابلت زملائي مرحبا مستبشرين (18) ،وفي بعض التراكيب قد يكون تعدد الحال واجبا لدخول بعض الأدوات النحوية وهو أمر أوجبه التركيب اللغوي الذي يقتضي على جهة اللزوم طرفين حتى يستقيم الكلام وذلك "مع إمّا كقولك سأزورك إمّا طائعا وإمّا كارها ومنه قوله تعالى ﴿ **إنّا هديناه السبيل إمّا شاكرا وإمّا كفورا** ﴾[الانسان ، 3] ؛ وكذلك يجب تعددها مع لا كقولك: جاء زيد لا آسفا ولا خائفا "(19)

2-3- النعت :

عرّف ابن مالك النعت في التسهيل بقوله "هو التابع المقصود بالاشتقاق وضعا أو تأويلا مسوقا لتخصيص أو تعميم أو تفصيل أو مدح أو ذم أو ترحم أو إبهام أو توكيد"(20) تضمّن

التعريف ما يؤتى لأجله بالنعت وهو تخصيص نحو: جاءني رجلٌ صالح أو مدح نحو: سبحان الله العظيم أو ترحم نحو:لطف الله بعباده الضعفاء أو مسوق للإبهام نحو : تصدقت بصدقة قليلة أو كثيرة أو مسوق للتأكيد نحو قوله تعالى : ﴿ **تلك عشرة كاملة** ﴾[البقرة ، 196] ؛ وبخصوص ما يتعلق ببنيته الصرفية فشرطه أن يكون مشتقا أو مؤولا به عند جل النحاة غير أن هذا من الوهم كما جاء عن الرضي في شرح الكافية حيث يقول: "لا فرق بين أن يكون مشتقا أو غيره لكن لما كان الأكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتّى تأولوا غير المشتق بالمشتق "(21)،ومما لا يمكن إغفاله عند تناول النعت هو ما يتبع فيه منعوته وهي أمور لا ينفك عنها الاسم عموما وهي بحسب الإعراب ثلاثة رفع ونصب وجر وبحسب الإفراد وغيره إفراد وتثنية وجمع وبحسب التذكير والتأنيث حالتان وبحسب التنكير والتعريف حالتان فالنعت يتبع منعوته في واحد من التعريف أو التنكير واشتراط التوافق بين النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين أمّا بعض الكوفيين فأجازوا وصف النكرة بالمعرفة ،قال الرضي في الكافية :"وأجاز بعض الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة في ما فيه مدح أو ذم استشهادا بقوله تعالى :"ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدّده" والجمهور على أ نه بدل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا"(22) ويبقى حكمه بالنسبة للإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فوضع النحاة ضابطا للمسألة وهو أن يعطى النعت ما يعطى للفعل الذي يحل محله في ذلك الكلام قال الشاطبي في المقاصد الشافية: "النعت في باب التوحيد والتذكير وغيرهما من التثنية والجمع والتأنيث حكمه ألا يجري على حكم المنعوت وإنّما يجري على حكم ما لو كان في موضعه فعل ،فحيث صح إفراد الفعل أفرد النعت وحيث صحّ أن يثنى الفعل لو وقع في موضعه ثني النعت وحيث صحّ جمعه أو تأنيثه فكذلك "(23)

2-3-1-تقدم النعت على المنعوت:

يتقدم النعت على المنعوت كما يتقدم الخبر على المبتدأ والحال على صاحبه لكن لا تتحول وظيفتهما النحوي لكن النعت إذا تقدم على منعوته لا يعرب نعتا سواء كان معرفة أو نكرة "إذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو قوله تعالى: ﴿ **إلى صراط العزيز الحميدِ** ﴾[ابراهيم ، 1] ؛ في قراءة الجروإن كاننكرتين نصب على الحال"(24)،أما تعدد المنعوت فوثيق الصلة بجزئية القطع والإتباع في النعوت قال ابن هشام في قطر الندى :"إذا كان الموصوف معلوما بدون

الصفة جاز لك في الصفة الإتباع والقطع " (25)من خلال النص السابق يتبيّن أن القطع والإتباع منحصر في ما إذا كان النعت مسوقا للمدح أو الذم أو الترحم ،ولتوضيح القطع والإتباع نسوق هذه الأمثلة ،في قولنا :جاء محمد العالمُ فالإتباع أن تعرب كلمة (العالم) نعتا مرفوعا بالضمة وعلى القطع يصح أن تعرب كلمة (العالمَ) مفعولا به لفعل محذوف تقديره أعني أخص ولا يجوز الجر ،وفي مثل :رأيت محمدا العالمَ تعرب كلمة (العالمَ) نعتا منصوبا على الإتباع ويجوز على القطع أن ترفع كلمة العالم وتعرب خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو ولا يصح القطع إلى الجر ،وفي مثل انتفعت من محمد العالم نعرب كلمة (العالمِ) نعتا مجرورا ويجوز القطع فيكون منصوبا على أنه مفعول به لفعل محذوف ،ويجوز القطع إلى الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو)(26) .

2-3-2-تعدد النعت:

ومن خصائص النعت التي تجمعه بالخبر والحال التعدد ، ومن صور تعدده

ـ أن تتعدد النعوت والمنعوت واحد فيجب إفراد النعوت بدون عطف مثل لا شيء يحسُن في العين من رؤية رجل غني شاكر متواضع ،كما يجوز أن تعطف النعوت بالواو بعد النعت الأول ويعرب ما بعد الواو معطوفات لا نعوت

ـ أن تتعدد النعوت ويتعدد المنعوت والعامل واحد فجب عدم تفريقها نحو :سافر محمود وعلي وحامد المهندسون

ـ أن يكون النعت واحدا يتنازعه منعوتان والعامل واحد مثل :قام محمود وعلي العاقلان أو العاقلين وهذه الصورة يجوز فيها الإتباع أو القطع ،وللإشارة هناك صور أخرى للتعدد لم نتناولها لكثرة تفريعاتها وتفصيلاتها (27) عند هذه الجزئية قد تم تناول الخصائص المشتركة للخبر والحال والنعت في حال الإفراد وهو الأصل جاء في التسهيل "المفرد هو الأصل في الخبر والحال والنعت والجملة الواقعة خبرا أو حالا أو نعتا نائبة عن المفرد ومؤولة به "(28) والكلام الآن عنها في حال الجملة وعلاقتها بظاهرة الإعراب الذي هو إحدى الخصائص التي احتفظت بها اللغة العربية المعدودة من عائلة اللغات السامية ،وميزة الإعراب ركن ركين في اللغة للتمييز بين المعاني وبلوغ المقصدية من الجمل يقول ابن فارس: "من العلوم الجليلة التي خصّت العرب الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميّز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجّب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد "(29) واستنادا إلى الظاهرة الآنفة الذكر قسم

النحاة الجملة العربية إلى جمل لها محل من الإعراب وهي عند جمهور النحاة سبع وعند ابن هشام تسع فأضاف الجملة المستثناة والجملة المسند إليها وبلغ بها أبو حيان ثلاثا وثلاثين (30) ،وبخصوص ما يجمع الخبر والحال والنعت من حيث محلية الإعراب من عدمها فالثلاثة كلها لها محل من الإعراب.

3- الخبر جملة :

تقع الجملة خبرا لمبتدأ أو لفعل ناقص أو لحرف ناسخ ويكون محلها الرفع إن كانت خبرا للمبتدأ أو للفعل الناقص ،ويكون محلها النصب إن كانت خبرا للناسخ ولقد اشترط النحاة أن تتضمن الجملة الواقعة خبرا رابطا يربطها بالمبتدأ والرابط أحد أربعة أولها الضمير وهو الأصل في الربط نحو زيد قام أبوه فجملة (قام أبوه)في محل رفع خبر والرابط هو ضمير الهاء ،وقد يكون الرابط اسم إشارة نحو قوله تعالى : ﴿ **ولباسُ التقوى ذلك خير** ﴾[الاعراف ، 26] ؛ فجملة ذلك خير جملة اسمية في محل رفع خبر المبتدأ الأول والرابط اسم الإشارة ذلك وقد يكون الرابط إعادة المبتدأ بلفظه وهذا يكون في مواطن التهويل من الأمر وتعظيمه نحو قوله تعال : ﴿ **الحاقة ما الحاقة** ﴾[الحاقة ، 1] ؛ وقد يكون الرابط العموم نحو زيد نعم الرجل فجملة (نعم الرجل) جملة فعلية في محل رفع خبر والرابط العموم في كلمة الرجل وزيد فرد من أفراده وهناك حالة تخلو فيها جملة الخبر من الرابط وذلك إذا كان المبتدأ ضمير شأن نحو قوله تعالى : ﴿ **قل هو الله أحد** ﴾[الاخلاص ، 1] ؛ وقوله تعالى: ﴿ **فإنها لا تعمى الابصار** ﴾[الحج ، 46] ؛ ومما وقع فيه الخلاف بين النحاة بخصوص جملة الخبر هو هل تأتي الجملة الخبرية إنشائية ؟ فقد تباين النحاة في ذلك فساروا في اتجاهين "فالذي عليه الجمهور أنه لا فرق في جملة الخبر أن تكون خبرية أو إنشائية فكما يصح أن تقول :زيد أبوه قائم ،أو قام أبوه يصح أيضا أن تقول :زيدٌ أكرمه وزيد لا تهنه وزيد هل سافر ؟واستثنوا جملة النداء فلا يقال : زيد يا أخي "(31) وعلى هذا الاتجاه فإعراب آيات مثل قوله تعالى : ﴿ **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما** ﴾[المائدة ، 38] ؛ وقوله تعالى : ﴿ **والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة** ﴾[النور ، 2] ؛ فالجملتان الطلبيتان هما الخبر في الآيتين ،وقد خالف ابن الأنباري وبعض الكوفيين فمنعوا الإخبار بالجملة الإنشائية إلا تقدير القول وحجتهم أنَّ الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والجملة الإنشائية لا تحتمل ذلك(32) وعلى هذا القول فالخبر في الآيتين السابقتين محذوف وهو الجار المجرور المقدر بـ" مما يتلى عليكم" عند هذه الجزئية انقضى الكلام عن جملة الخبر إذا كانت اسمية أو فعلية محضة وبقي الكلام عن جملة الخبر

شبه جملة من الجار والمجرور أو من الظرف والخلاف الواقع بين النحاة هل هما جملتان أم لا؟جاء في أسرار العربية لابن الأنباري "أمّا الظرف وحرف الجر فاختلف النحويون فيهما فذهب سيبويه وجماعة من النحويين إلى أنهما يعدّان من الجمل لأنه يقدّر معهما الفعل وذهب بعض النحويين إلى أنهما يعدان من المفردات لأنه يقدّر معهما مستقر وهو اسم فاعل واسم الفاعل لا يكوّن مع الضمير جملة "(33) من خلال المجتزأ السابق فإنّ قوله تعالى : ﴿ **والركب أسفل منكم** ﴾[الانفال ، 42] ؛ وقوله تعالى:﴿ **الحمد لله رب العالمين** ﴾[الفاتحة ، 1] ؛ أن من قدّر الخبر المحذوف فيهما اسم فاعل (مستقر) فالخبر مفرد وهو الأصل في مكون الخبر وعليه فشبه الجملة ليست من نمط جملة الخبر وهذا اختيار جمهور البصريين ،والرأي الذي يقابله أن تقدير الخبر المحذوف فيهما الفعل (استقر)وهو عامل النصبفي الظرف وفي محل الجار والمجرور وعليه فشبه الجملة من نمط جملة الخبر وهو رأي طائفة من النحاة منهم الأخفش والفارسي والزمخشري والرضي (34)

4- الحال جملة :

تقع الحال جملة لها محل من الإعراب يقول ابن يعيش "اعلم أنّ الجملة قد تقع في موضع الحال ولا تخلو الجملة من أن تكون اسمية أو فعلية ،فمثال الاسمية قولك :مررت بزيد على يده باز وجاء زيد وسيفه على كتفه"(35) ، من خلال المقتبس الذي أوردناه لابن يعيش فإن الجملة التي تقع حالا قد تكون اسمية والكلام عنه الآن فمن أمثلة وقوع جملة الحال اسمية من التنزيل الكريم قوله تعالى : ﴿ **ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى** ﴾[النساء ، 43] ؛ فجملة (وأنتم سكارى) جملة اسمية في محل نصب حال وقوله تعالى أيضا : ﴿ **ولا تباشروهنّ وأنتم عاكفون في المساجد** ﴾[البقرة ، 187] ؛ فجملة (وأنتم عاكفون) جملة اسمية في محل نصب حال ولا تكون الجملة الاسمية حالا إلا بشرطين الأول: أن يكون فيها ضمير يعود على صاحب الحال وأن تكون مسبوقة (بواو) اسمها واو الحال وهذان الشرطان يعلقان الجملة بما قبلها يقول ابن يعيش مؤكدا على الرابط :"فإذا وقعت الجملة حالا فلا بدّ فيها مما يعلقها بما قبلها ويربطها به لئلا يُتوهم أنه مستأنفة وذلك بأحد أمرين إمّا الواو وإمّا ضمير يعود منها إلى ما قبلها "(36)على أنّ ما تقتضي الضرورة الإشارة إليه أنه قد يجتمع الشرطان في الجملة الحالية أو يُكتفى بأحدهما نحو قوله تعال: ﴿ **والله يحكم لا معقّب لحكمه** ﴾[الرعد ، 41] ؛ فقد اكتُفي في الآية بالضمير ،وأما إذا اقترنت الجملة الحالية بـ (إلاّ) وجب الضمير وجازت الواو نحو قوله تعالى : ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلاّ ولها كتاب معلوم** ﴾[الحجر ، 4] ؛ وقوله تعالى أيضا :

﴿ **وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلاّ إنهم ليأكلون الطعام** ﴾[الفرقان ، 20] ؛ (37) وقد تقع جملة الحال فعلية فعلها مضارع وهذا محل إجماع عند النحاة إلاّ أنّ بعضهم اشترط في جملة الحال التي فعلها فعل مضارع أن تكون مجردة من الأدوات التي تمحض المضارع للاستقبال مثل (السين) و (لن)وقد علل الرضي ذلك بقوله :"لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر"(38) وجملة الحال التي من هذا النمط لها صور تنجم من ارتباطها بـ (قد)و (الواو) ومن صورها أن يكون فعلها مضارع مثبت مجرد من (قد) فتمتنع معها واو الحال نحو قوله تعالى : ﴿ **ونذرهم في طغيانهم يعمهون** ﴾[الانعام ، 110] ؛ أمّا المضارع المقترن بـ (قد) فيجب أن تقترن بالواو نحو قوله تعالى: ﴿ **لم تؤذونني وقد تعلمون أنّي رسول الله إليكم** ﴾[الصف ، 5] ؛ وجملة الحال التي فعلها مضارع قد تلحقها الواو وقد لا تلحقها فالأولى نحو قوله تعالى : ﴿ **فانقلبوا بنعمة من الله لم يمسسهم سوء** ﴾[ال عمران ، 174] ؛ والثانية نحو قوله تعالى : ﴿ **أم حسبتم أن تتركوا ولما يعلم الذين جاهدوا منكم** ﴾[التوبة ، 16] ؛ ،أمّا وقوع جملة الحال جملة فعلها ماض فهي مسألة خلافية أشار إليها ابن الأنباري بقوله :"ذهب الكوفيون إلى أنّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه إذا كانت معه (قد) أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا "(39) ثمّ ساق حجج الفريقين في المسألة فالكوفيون احتجوا بالنقل والقياس فالنقل قوله تعالى من سورة النساء : ﴿ **أو جاؤكم حصرت صدورهم** ﴾[النساء ، 90] ؛ فالفعل حصرت فعل ماض في موضع الحال وتقديره حصرةً صدورهم ومما يعضد ذلك قراءة الحسن البصري ويعقوب الحضرمي والمفضّل عن عاصم فقد فرأوا الآية السابقة ﴿ **أو جاؤكم حصرةً صدورهم** ﴾[النساء ، 90] ؛ واستشهدوا أيضا بقول أبي صخر الهذلي وهو قوله:

وإنّي لتعروني لذكراك نفضة كما انتفض العصفور بلله القطر

فالفعل (بلله) في موطن الحال أما القياس فإن الفعل الماضي يقع صفة للنكرة وكل ما جاز أن قع صفة للنكرة جاز أن يقع حالا أما البصريون فحجتهم أن الفعل الماضي لا يدل على الحال إلاّ إذا اقترن بـ(قد) التي تقربه من الحال (40)أما جملة فعل الأمر فقد انفرد الفراء بجواز وقوعها موقع الحال ،جاء في الارتشاف "وجوّز الفراء الفرّاء وقوع الأمر ونحوه حالا تقول :تركت عبد الله قم إليه وتركت عبد الله غفر الله له على تقدير الحال وغير الفراء يتأوّل ما ورد من ذلك "(41) وممّن ذهب إلى مجيء الحال من فعل الأمر أبو البقاء العكبري في (إملاء ما منّ به

الرحمن) ،فعند إعرابه لقوله تعالى : ﴿ **تعالوا قاتلوا** ﴾[ال عمران ، 167] ؛ قال :"إنما لم يأت بحرف العطف لأنه أراد أن يجعل كل واحدة من الجملتين مقصودة بنفسها ويجوز أن يقال :إنّ المقصود هو الأمر بالقتال وتعالوا ذكر ما لو سُكت عنه لكان في الكلام دليل عليه وقيل الأمر الثاني حال "(42)

5- جملة النعت :

هي إحدى الجمل التي تندرج تحت مسمى الجمل التابعة لمفرد جاء في مغني اللبيب " الجملة السادسة :التابعة لمفرد وهي ثلاثة أنواع" (43) الجمل التابعة لمفرد هي المنعوت بها وجملة المعطوف بالحرف والجملة المبدلة وما نُعنى به هذ السياق هو الجملة المنعوت بها التي تختلف محالّها من الإعراب عكس جملة الخبر التي لا تقع إلا في محل رفع وجملة الحال التي لا تقع إلاّ في مخل نصب فقد تقع هذه الجملة في محل رفع من ذلك قوله تعالى : ﴿ **من قبل أن يأتي يوم لا بيع فيه** ﴾[البقرة ، 254] ؛ وقد تقع في محل نصب نحو قوله تعالى: ﴿ **خذ من أموالهم صدقة تطهرهم** ﴾[التوبة ، 103] ؛ وقد تقع في محل جر نحو قوله تعالى : ﴿ **ربنا إنك جامع الناس ليوم لا ريب فيه** ﴾[ال عمران ، 9] ؛ ولمزيد بيان فقد وضع النحاة شروطا للجملة التي تكون نعتا فلا تكون إلا خبرية لأن الإنشائية لا تفي بذلك جاء في معاني النحو "ويشترط النحاة في الجملة التي يوصف بها أن تكون خبرية فلا يصح أ يقال :(رأيت رجلا اضربه) ولا (رأيت رجلا هل تكرمه)"(44) أما جملة الشرط بركنيها فقد يوصف بها جاء عن صاحب الإيضاح في سياق حديثه عن الجمل التي يجوز الوصف بها "الشرط والجزاء كقولك :مررت برجل إن تكرمْني يكرمْك ومررت برجل إن تعْطه يشْكرْك "(45) فمن أمثلة مجيء الجملة الشرطية نعتا قول المجنون:

خليليّ إلا تبكيا ليّ ألتمس خليلا إذا أنزفت دمعا بكى ليا

وقول فرعان التيمي :

وإني لداع دعوة لو دعوتها على جبل الريان لانقضّ جانبه

ولمزيد ضبط وتقييد ما يُشترط في جملة النعت فيجب ألا يكون فعلها لإنشاء العقود مثال ذلك قولك: هذا كتاب بعتكه إذا كنت تريد إنشاء البيع الآن كما اشترطوا أن يكون منعوتها نكرة محضة خاليا من أدنى ما يقربه من المعرفة لئلا تلتبس بجملة الحال وللإشارة فإنه كثيرا ما يقع تقارب بين جملة الحال وجملة النعت إلى حد يصعب التمييز بينهما قال ابن هشام "يقول المعربون على جهة التقريب الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال وشرح

المسألة مستوفاة أن يقال: الجمل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها إن كانت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها أو بمعرفة محضة فهي حال عنها أو بغير المحضة منهما فهي محتملة لهما وكل ذلك بشرط وجود المقتضى وانتفاء المانع "(46) كما اشترطوا أن يكون نعتُها مذكورا" ويجوز حذف الموصوف بالجملة إذا كان بعضا من المجرور بـ (مِن) أو(في) استغناء بعلم المخاطب نحو قول ابن مقبل :

وما الدهر إلاّ تارتان فمنهما أموت وأخرى أبتغي العيش أكدح"(47)

ومما يشترط أيضا أن تشتمل الجملة النعت على ضمير يربطها بالمنعوت ليجعل الكلام والمعنى متماسكين والأغلب في هذا الرابط أن يكون ضميرا .

6- خاتمة : تعد هذه الدراسة التي تناولت الخصائص المشتركة لبعض مكونات النحو العربي ضمن دائرة الخلاف بين المدارس النحوية والنحاة ، وتأسيسا على ما تناولناه يمكن القول ان الخصائص المشتركة يسهم في إبراز خاصية التميز والتنميط والتبويب في النحو مما يفتح الباب امام كتشاف خصائص تثري النحو وتربطه بما جد في الدراسات اللسانية بمختلف اتجاهاتها مما يبعث في قواعد النحو الجده ومسايرة الجديد.

7- مصادر البحث ومراجعه:

القرآن الكريم

1 . **ارتشاف الضّرب من لسان العرب**:أبو حيان الأندلسي تحقيق وشرح ودراسة الدكتور رجب عثمان محمد مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1 ، 1998

2 . **الأساليب الإنشائية في النحو العربي**: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة ط5 ، 2000

3 .**أسرار العربية** :عبد الرحمن محمد ابن عبيد الله الأنباري دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 ، 1997

4. **الأصول في النحو** :ابن السراج تحقيق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ط3 ، 1996

5 . **إعراب الجمل وأشباه الجمل** : فخر الدين قباوة دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع حلب سورية ط5 ، 1989

6 .**أمالي ابن الشجري** :الحسن العلوي تحقيق ودراسة الدكتور محمد الطناجي مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1 ، 1992

7.**إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن** :أبو البقاء العكبري راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي المكتبة العصرية بيروت ط1 ، 2002

8 .**الإنصاف ومعه الانتصاف من الإنصاف**: ابن الأنباري تأليف محي الدين عبد الحميد ط 4 ، 1961

9. **الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا** :فتحي عبد الفتاح الدجني مكتبة الفلاح الكويت ط2 ، 1987

10.حاشية شرح القطر في علم النحو: الألوسي مراجعة وتدقيق فؤاد ناصر مكتبة نور الصباح تركيا مديات ط2 ، 2001

11. الدسوقي على متن مغني اللبيب: الدسوقي تصحيح وتنقيح يوسف البقاعي دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط1 ، 2009

12 .شرح التسهيل : ابن مالك تحقيق عبد الرحمن السيد محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع (د ت ط)

13 .شرح الرضي على الكافية :الرضي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر منشورات جامعة قان يونس بنغازي ليبيا ط2 ، 1996

14 .شرح المفصل :ابن يعيش (د ت ط)

15 .الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ابن فارس دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط1 ، 1997

16 .في علم النحو :أمين علي السيد دار المعارف ط7 (د ت ط)

17 .قطر الندى وبل الصدى: ابن هشام الأنصاري تحقيق وتعليق بلال الحضرمي ،حالد بن عبود باعمر دار الأثار للنشر والتوزيع الجزائر ط1 ، 2017

18 .قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم: سناء حميد البياتي دار وائل للنشرالأردن ط1 ، 2003

19.معاني النحو :فاضل صالح السمرائي شركة العاتك لطباعة الكتاب ط2 ، 2003

20 .مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ابن هشام الأنصاري تحقيق وشرح الدكتور عبد اللطيف محمد الخطيب ط1 ، (د ت)

21 .المفصل في صنعة الإعراب :الزمخشري تحقيق ودراسة خالد اسماعيل حسان راجعه الدكتور رمضان عبد التواب مكتبة الآداب القاهرة ط1 ، 2006

22 .المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية جامعة أم القرى مكة المكرمة (د ط)

23. المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني تحقيق كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر والتةزيع 1982

24 .النّحو الأساسي :حماسة عبد اللطيف أحمد مختار عمر مصطفى النحاس زهران دار الفكر العر بي مطبعة المدني (دط)

25النحو الوافي:عباس حسن دار المعارف ط 3 (د ت).

[1] فخر الدين قباوة: إعراب الجمل وأشباه الجمل دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع حلب سورية ط5 ، 1989 ،ص:33

[2] الألوسي :حاشية شرح القطر في علم النحو مراجعة وتدقيق فؤاد ناصر مكتبة نور الصباح تركيا مديات ط ،2 2001 ،ص231

[3] المصدر نفسه ص:230

[4] كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري: الإنصاف ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تأليف محمد محي الدين عبد الحميد ،ط ،4 ، 1961 ص:44

[5]المصدر نفسه ص: 47
[6]انظر :الإنصاف في مسائل الخلاف ص:56
[7]أبو حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب من لسان العرب تحقيق وشرح ودراسة د رجب عثمان محمد ومراجعة د رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1 ، 1998 ،ص:1104
[8]سناء حميد البياتي : قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم دار وائل للنشر ط1 ، 2003 ، ص:158
[9]حماسة عبد اللطيف ،أحمد مختار عمر ،مصطفى النحاس زهران :النحو الأساسي دار الفكر العربي مطبعة المدني (د ط) ،ص:373
[10]الحسن العلوي :أمالي ابن الشجري تحقيق ودراسة الدكتور محمد محمود الطناجي ،مكتبة الخانجي بالقاهرة ط1 ، 1992 ،ج3 ،ص:4
[11]عبد الرحمن محمد بن عبيد الله الأنباري :أسرار العربية دراسة وتحقيق محمد حسين شمس الدين دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط1 ، 1997 ،ص:113
[12]ابن هشام الأنصاري :شرح قطر الندى وبل الصدى تحقيق وتعليق أبي بلا ل الحضرمي ،خالد بن عبود باعامر ،دار الآثار للنشر والتوزيع الجزائر ،ط1 ، 2017 ،:ج2ص:173
[13]الزمخشري :المفصل في صنعة الإعراب تحقيق ودراسة خالد إسماعيل حسان راجعه رمضان عبد التواب مكتبة الآداب القاهرة ،ط1 2006 ، ،ص:110\111
[14]كمال الدين أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد الأنباري:الإنصاف ص:250
[15]:انظر المصدر السابق ص:250|251
[16]:ابن السراج الأصول في النحو تحقبق عبد الحسين الفتلي مؤسسة الرسالة ،ط3 ، 1996ج2 ،ص:245
[17]أبو حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب من لسان العرب ص:1595

[19] أمين علي السيد :في علم النحو دار المعارف ط7 ،ص:329
[20] ابن مالك :شرح التسهيل تحقيق عبد الرحمن السيد ،محمد بدوي المختون ،هجر للطباعة والنشر والتوزيع ج3 ،ص:306
[21] الرضي :شرح الرضي على الكافية تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر منشورات جامعة قان يونس بنغازي ليبيا ط2 ، 1996ج2 ،ص:289
[22] المصدر نفسه ج2ص:307
[23]الشاطبي:المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية جامعة أم القرى مكة المكرمة ط1 ، 2003 ، ج4 ،ص:619
[24] الألوسي :حاشية شرح القطر في علم النحو ،ص:578
[25]ابن هشام الأنصاري :قطر الندى وبل الصدى المكتبة العصرية بيروت ط1998 ،3 ،ص:321
[26] انظر :عباس حسن النحو الوافي دار المعارف ط3 ، ج3ص:486
[27]انظر المرجع السابق ص:487\488
[28] ابن مالك :شرح التسهيل ، ج3 ،ص:310

[29]ابن فارس:الصاحبي في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها دار الكتب العلمية بيروت لبنان ،ط1، 1997ص:75

[30]انظرفتحي عبد الفتاح الدجني :الجملة النحوية نشأة وتطورا وإعرابا مكتبة الفلاح الكويت ط2، 1987،ص:129

[31]عبد السلام محمد هارون :الأساليب الإنشائية في النحو العربي مكتبة الخانجي بالقاهرة ،ط5، 2000،ص:35

[32]المرجع نفسه ص:36

[33]عبد الرحمن محمد بن عبيد الله الأنباري :أسرار العربية ص:59

[34]انظر ابن هشام :قطر الندى وبل الصدى ص:142

[35] ابن يعيش :شررح الفصل ج2،ص65 (د ط)

[36]ابن يعيش :شرح المفصل إدارة الطباعة المنيرية ج2،ص:66

[37]انظر فخر الدين قباوة :إعراب الجمل وأشباه الجمل ص:188

[38]الرضي الاستراباذي :شرح الكافية ج2ص:43

[39]ابن الأنباري :الإنصاف في مسائل الخلاف ص:252

[40]انظر ابن الأنباري : الإنصاف في مسائل الخلاف ص:253|254

[41]أبو حيان الأندلسي :ارتشاف الضرب من لسان العرب ص:1602

[42]أبو البقاء العكبري :إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي المكتبة العصرية بيروت ط1 ، 2002نص:142

[43]ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق وشرح الدكتور عبد الطيف محمد الخطيب ط1،الكويت ج5،ص:224

[44] فاضل صالح السمرائي: معاني النحو شركة العاتك لطباعة الكتاب ط2 ، 2003 ،ج3،ص:166

[45]عبد القاهر الجرجاني :المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان دار الرشيد للنشر والتوزيع 1982 ،ج2،ص:911

[46] الدسوقي :الدسوقي على متن مغني اللبيب تصحيح وتنقيح يوسف البقاعي دار الفكر للطباعة والنشرو التوزيع بيروت لبنان ،ط1، 2009ج2،ص:115

[47]فحر الدين قباوة :إعراب الجمل وأشباه الجمل ص:251